

وأمر الحكم العسكري، ويمكن حله بأمر منه. لكن هذه المصادر تخشى من أن يكون حل المجلس سابقة سياسية، لأن الانتخابات كانت ديمقراطية والاتفاق سليم (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وتنظر الجهات القضائية بخطرورة بالغة الى بنود هذا الاتفاق العنصري، الذي ينطوي على نوع من التحريض العنصري. وأضافت هذه الجهات تقول انه تمت، مؤخراً، بلورة مشروع قانون يشكل تعديلاً لقانون العقوبات، يمنع التحريض على العنصرية أو المطاردة أو الإهانة أو العداء تجاه شعب أو التسبب في صراع بين شرائح السكان بسبب انتمائهم العرقي أو القومي أو الديني. ومع ذلك، أكدت الجهات نفسها انه من الصعب اتخاذ خطوات قضائية ضد الاطراف التي وقعت الاتفاق الائتلافي في كريات اربع، لان المجلس اقيم استناداً الى اوامر عسكرية (هارتس، ١٩٨٥/٧/٢١).

وامعاناً في دعم المتطرفين اليهود، كشف وزير الدفاع، اسحق رابين، في معرض رده على الاستجواب الذي تقدم به عضو الكنيست مردخاي بار - اون (راتس)، ان الحكم العسكري منع اعضاء مستوطنة نتيفوت شالوم (الحركة للمبادئ الصهيونية والسلام) من التظاهر في الخليل احتجاجاً على الائتلاف العنصري في كريات اربع. وادعى رابين بان الخطوة التي قام بها الحكم العسكري كانت في الاتجاه الصحيح، للحفاظ على الامن والنظام وسلامة السكان في المنطقة (عل همشمار، ١٩٨٥/٨/٤).

ومن ناحية ثانية، قررت لجنة المالية التابعة للكنيست عدم منح كريات اربع الهيئة المالية المقررة لها في السنة المالية الحالية، الا اذا الغي الاتفاق العنصري مع كتلة «كواح». وقد جاء هذا القرار على الرغم من معارضة اعضاء الليكود في اللجنة لهذه الخطوة (هارتس، ١٩٨٥/٧/٣٠). واحتجاجاً على هذا الاتفاق العنصري، قدم عضوا الكنيست فيكتور شمطوف وحايكه غروسمان (مبام)، اقتراحين عاجلين الى جدول اعمال الكنيست يدعوان فيهما الى الغاء الاتفاق.

ودعت غروسمان المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، الى العمل على اخراج جميع المؤسسات الرسمية، بما في ذلك مركز الاستيعاب، من كريات اربع، لئلا تلتصق وصمة العنصرية باسرائيل كلها. كما طالبت وزير الدفاع اسحق رابين باصدار تعليماته للحكم العسكري لالغاء الاتفاق (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقد اجري مكالمة هاتفية مع رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة، وعده خلالها بالتزام كتلة راتس بتقديم الدعم القضائي لكل عربي يطرد من عمله من قبل مجلس كريات اربع المحلي (المصدر نفسه).

وحدث اعضاء الكنيست مردخاي فرشوفسكي (شينيوي) واريئيل فاينشتاين (ليكود) وحاييم رامون (معراخ) كلاً من رئيس الحكومة ووزير الدفاع على وقف الهبات المقدمة الى مجلس كريات اربع، الى حين الغاء الاتفاق الائتلافي. كما دعوا المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، الى العمل من اجل الغاء الاتفاق الذي يشكل انتهاكاً لقانون مساواة الحقوق، ويتعارض مع نوايا المشرع (معاريف، ١٩٨٥/٧/٢٢).

ويبحث اعضاء معهد التربية للتعايش اليهودي - العربي رسالة الى مناحيم بيغن حثوه فيها على العمل ضد الكهانية، مذكرين آياه بمقالة «الحائط الحديدي» التي جاء فيها: «ان ابعاد العرب من ارض اسرائيل هو، برأيي، شيء غير مقبول وسيبقى هنا دائماً شعبان، وانا مستعد ان اقسام اننا لن ننتهك، الى الابد، المساواة في الحقوق، ولن نحاول طرد اي كان». وطالب اعضاء المعهد بيغن بالعمل انطلاقاً من قوله هذا، ودعوة الاسرائيليين الى مكافحة الكهانية المجرمة (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢٦).

اما وزير الاديان يوسف بورغ (المفدال)، فقد دعا الى عدم مناقشة الموضوع في الحكومة خوفاً من اتخاذ قرار بالغاء الاتفاق، حيث قال: «يتعين على رئيس الحكومة، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين، ان يدرسا الموضوع